الصباح الاقتصادية
12
العدد 3768 - السنة الثالثة عشرة
الأحد 25 محرم 1442 - الموافق 13 سبتمبر 2020
Sunday 13 September 2020 - No.3768 - 13 th Year

معدل سعر البرميل بلغ 45.2 دولاراً

«الشال»: 669.9 مليون دينار..الإيرادات النفطية الكويتية المفترض تحقيقها خلال أغسطس

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أنه بانتهاء شهر أغسطس 2020 انتهى الشهر الخامس من السنة المالية الحالية 2020/2021، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر أغسطس نحو 45.2 دولار أمريكي، وهو أدنى بنحو 9.8 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 17.9 % عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والسعر الافتراضي للسنة المالية الفائتة والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2020/2019 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 61.6 دولار أمريكي، وكان معدل سعر البرميل لشهر أغسطس 2020 أدنى بنحو 26.7 % أو نحو 16.5 دولار أمريكي للبرميل عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 47.5 % أو نحو 40.8 دولار أمريكي للبرميل من سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 86 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10 % لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر أغسطس بما قيمته نحو 669.9 مليون دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 5.1 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بنحو 7.8 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 12.9 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 7 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2021/2020 عجزاً قيمته 15.5 مليار دينار كويتي، ولكن بيانات خمس شهور فقط لا تصلح سوى لاستخدامها مؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة في ظل الانخفاض الكبير في معدل أسعار النفط بسبب الوباء الحالي، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية، وإننا لا ننصح إطلاقاً باعتماد رقم العجز المذكور.

نتائج البنك الأهلي المتحد بالنصف الأول

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي وأشارت تلك النتائج إلى تحقيقه صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 17.7 مليون دينار كويتي، بانخفاض مقداره 13.1 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 42.5 % مقارنة بنحو 30.8 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2019. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من انخفاض أجمالي المصروفات التشغيلية، إضافة إلى ارتفاع جملة المخصصات. وعليه، انخفض الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم المخصصات) بنحو 6.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 18.1 %، وصولاً إلى نحو 30.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 37 مليون دينار كويتي للنصف الأول من العام الفائت.

وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية انخفاضاً بقيمة 8.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 14.3 %، وصولاً إلى نحو 48.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 56.7 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 6.6 مليون دينار كويتي أو بنحو 15.1 %، وصولاً إلى نحو 37.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 43.7 مليون دينار كويتي. وانخفض بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 2.5 مليون دينار كويتي بنسبة 45.9 %، بينما ارتفع بند صافي ربح بيع استثمارات عقارية بنحو 1.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 30.5 %.

وانخفضت جملة مصروفات التشغيل للبنك بنحو 1.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 7.2 %، وصولاً إلى نحو 18.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 19.7 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2019، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض جميع بنود المصروفات التشغيلية. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 7 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 144.6 %، وصولاً إلى نحو 11.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 4.8 مليون دينار كويتي. وعليه، انخفض هامش صافي الربح حين بلغ نحو 36.4 % من جملة إيرادات التشغيل بعد أن بلغ نحو 54.3 % خلال الفترة المماثلة من عام 2019.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.427 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 1.7 % وقيمته 75.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 4.351 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2019، وارتفع بنحو 10.2 % أو ما قيمته 410 مليون دينار كويتي، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في نهاية النصف الأول من عام 2019 عندما بلغ نحو 4.017 مليار دينار كويتي. وسجل بند مدينو تمويل ارتفاعاً بلغ قدره 80.2 مليون دينار كويتي ونسبته 2.7 %، ليصل إلى نحو 3.099 مليار دينار كويتي (70 % من إجمالي الموجودات) مقابل 3.019 مليار دينار كويتي (69.4 % من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2019، وارتفع بنحو 193.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 6.7 %، عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2019 حين بلغ آنذاك ما قيمته 2.905 مليار دينار كويتي (72.3 % من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 80.8 % مقارنة بنحو 84.4 %. بينما انخفض بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 47 مليون دينار كويتي وبنسبة 35.2 %، حين بلغ نحو 86.7 مليون دينار كويتي (2 % من إجمالي الموجودات) مقارنة مع نحو 133.7 مليون دينار كويتي (3.1 % من إجمالي الموجودات) كما في نهاية العام السابق، وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق نجده قد حقق انخفاضاً أيضاً بنحو 37.3 مليون دينار كويتي أي بنسبة 30.1 %، حيث بلغ حينها نحو 124 مليون دينار كويتي (3.1 % من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 99.1 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 2.6 %، لتصل إلى نحو 3.934 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.835 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2019، وارتفعت بنحو 410.4 مليون دينار كويتي أي بنسبة 11.6 % عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.9 % مقارنة بنحو 87.7 %.

وتشير نتائج تحليل مؤشرات الربحية محسوبة على أساس سنوي، إلى أن جميع مؤشرات الربحية قد سجلت انخفاضاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2019. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 16.7 % مقارنة بنحو 30.6 %. وانخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 8 % مقارنة بنحو 14.3 %. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) إلى نحو 0.8 % قياساً بنحو 1.6 %. وسجلت ربحية السهم الواحد (EPS) انخفاضاً، لتبلغ 8.2 فلس مقابل 14.9 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 15.4 ضعف مقارنة مع 10.6 ضعف، وذلك نتيجة انخفاض السعر السوقي للسهم بنسبة 20.3 % مقابل انخفاض نسبي أكبر لربحية السهم الواحد (EPS) البالغ نحو 45 % مقارنة مع 30 يونيو 2019. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.1 مرة بعد أن كان 1.3 مرة.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً حيث انخفض مؤشر القيمة المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفع مؤشر كمية الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 468.9 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 0.3 نقطة ونسبته 0.1 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضاً بنحو 84.3 نقطة أي ما يعادل 15.2 % عن إقفال نهاية عام 2019.

البنك الأهلي المتحد يحقق 17.7 مليون دينار أرباحاً صافية خلال نتائج أعماله للنصف الأول من العام

البيان	2020/06/30 (ألف دينار كويتي)	2019/06/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع المرجوعات	4,426,742	4,016,753	409,989	%10.2	
مجموع المطلوبات	3,934,350	3,523,975	410,375	%11.6	
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	431,752	432,138	386-	%0.1-	
مجموع الإيرادات التشغيلية	48,558	56,676	8,118-	%14.3-	
مجموع المصروفات التشغيلية	18,278	19,695	1,417-	%7.2-	
المخصصات	11,758	4,808	6,950	%144.6	
الضرائب	845	1,414	569-	%40.2-	
صافي الربح	17,677	30,759	13,082-	%42.5-	
المؤشرات					
**العائد على معدل المرجوعات	%0.8	%1.6			
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%8.0	%14.3			
**العائد على معدل رأس المال	%16.7	%30.6			
ربحية السهم الواحد (فلس)	8.2	14.9	6.7-	%45.0-	
إقفال سعر السهم (فلس)	252	316	64-	%20.3-	
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	15.4	10.6			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.1	1.3			

المؤشرات المالية المنتهية لـ«الأهلي المتحد» في 30 يونيو 2020

	اسم الشركة	يوم التعيين ١٠/٠٩/٢٠٢٠	يوم التعيين ٣٠/٠٩/٢٠٢٠-	التغير %	إقفال ٢٠١٩	التغير %
١	بنك الكويت الوطني	٥٩٣,٢	٥٩٦,٧	(٠,٦)	٧٠٦,٩	(١٦,١)
٢	بنك الخليج	١٧٣,١	١٧٣,١	٠,٠	٢٤٦,٢	(٢٩,٧)
٣	البنك التجاري الكويتي	٥١٦,٠	٥١٦,٠	٠,٠	٥٤٥,٩	(٥,٥)
٤	البنك الأهلي الكويتي	١١٦,٥	١١٢,٦	٣,٥	١٦٧,٦	(٣٠,٥)
٥	بنك الكويت الدولي	٢٠١,٤	١٩٦,٩	٢,٣	٢٩٧,٠	(٣٢,٢)
٦	البنك الأهلي المتحد	٣٠٩,٣	٢٨٨,٤	٧,٢	٣٥٨,٥	(١٣,٧)
٧	بنك برقان	٢١٣,٤	٢١١,٢	١,٠	٣٢٨,١	(٣٥,٠)
٨	بيت التمويل الكويتي	٢,٠٨٩,٨	٢,١٠٠,٥	(٠,٥)	٢,٤٩٢,٠	(١٦,١)
	قطاع البنوك	٥٥٣,٨	٥٥٤,١	(٠,١)	٦٦٨,٥	(١٧,٢)
٩	شركة التسهيلات التجارية	١٣٣,٥	١٣١,٤	١,٦	١٥٦,٦	(١٤,٨)
١٠	شركة الاستثمارات المالية الدولية	٩٢,٥	٩٢,٥	٠,٠	١٦٠,٣	(٤٢,٣)
١١	شركة الاستثمارات الوطنية	١٨٨,٨	١٦٣,٦	١٥,٤	١٧٣,٧	٨,٧
١٢	شركة مشاريع الكويت القابضة	٣٩٥,٧	٤٠١,٠	(١,٣)	٥٦٦,١	(٣٠,١)
١٣	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	٤٦,٥	٤٧,٨	(٢,٧)	٥٤,٧	(١٥,٠)
	قطاع الاستثمار	١٧٦,٦	١٧٢,٧	٢,٣	٢٢٢,٩	(٢٠,٨)
١٤	شركة الكويت للتأمين	٧٧,٦	٨٢,٥	(٥,٩)	٧٢,٨	٦,٦
١٥	مجموعة الخليج للتأمين	٣٤٥,٠	٣٤٢,٢	٠,٨	٣٧٦,٤	(٨,٣)
١٦	الشركة الأهلية للتأمين	١٦١,٧	١٥٧,٧	٢,٥	١٦٠,٧	٠,٦
١٧	شركة وربة للتأمين	٦٣,٠	٦٣,٠	٠,٠	٥٠,٨	٢٤,٠
	قطاع التأمين	١٤٢,٩	١٤٣,٩	(٠,٧)	١٤٤,٧	(١,٢)
١٨	شركة عقارات الكويت	١٨٤,٥	١٧٧,٧	٣,٨	١٨٩,١	(٢,٤)
١٩	شركة العقارات المتحدة	١٠٦,٥	١٠٢,٠	٤,٤	١٢٥,٠	(١٤,٨)
٢٠	الشركة الوطنية العقارية	٢١٢,١	٢١٠,٩	٠,٦	٢٥٣,٦	(١٦,٤)
٢١	شركة الصالحية العقارية	١,٥٩٩,٠	١,٦١١,١	(٠,٨)	١,٦٨٣,٨	(٥,٠)
	القطاع العقاري	٢٠٢,٨	٢٠٠,٥	١,١	٢٢١,٨	(٨,٦)
٢٢	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	١٥٠,١	١٤٢,١	٥,٦	٢١٥,٣	(٣٠,٣)
٢٣	شركة أسمنت الكويت	٢٦٢,٣	٢٦٢,٣	٠,٠	٣٧٠,٨	(٢٩,٣)
٢٤	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	٢٩١,٨	٢٧٨,٦	٤,٧	١٩٥,٠	٤٩,٦
	القطاع الصناعي	١٦٤,٥	١٥٨,٩	٣,٥	١٩٠,٣	(١٣,٦)
٢٥	شركة السينما الكويتية الوطنية	٤١٤,٣	٤٠٦,٨	١,٨	٦٥٧,٨	(٣٧,٠)
٢٦	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	٣,٧٠٠,٨	٣,٦٩٤,٩	٠,٢	٤,١٩٨,٣	(١١,٩)
٢٧	شركة الاتصالات المتنقلة	١,٠٥٣,١	١,٠٦٥,٦	(١,٢)	١,١٣٤,٣	(٧,٢)
٢٨	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	١٦,٤	١٦,٠	٢,٥	٢١,٣	(٢٣,٠)
	قطاع الخدمات	١,٣٠٣,٠	١,٣٠٨,٤	(٠,٤)	١,٤٦٠,٦	(١٠,٨)
٢٩	شركة نقل وتجارة المواشي	١٥٣,٣	١٥٢,٥	٠,٥	١٤٥,٨	٥,١
٣٠	شركة دانة الصفاة الغذائية	١٠,٨	١٠,٨	٠,٠	١٤,٥	(٢٥,٥)
	قطاع الأغذية	٤٥٢,٠	٤٥١,٨	٠,٠	٤٥٠,٦	٠,٣
٣١	شركة الشرقية للأسمنت والتنمية الصناعية (ش.م.ع)	١٧٥,٨	١٧٥,٨	٠,٠	١٧٥,٨	٠,٠
٣٢	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ع)	١٤١,٥	١٣٩,٩	١,١	٢٢١,٤	(٣٦,١)
٣٣	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	٥٤٧,٤	٧٠٦,٤	(٢٢,٥)	٤٩٠,٨	١١,٥
	الشركات غير الكويتية	١٧٠,٦	١٧٨,٤	(٤,٤)	١٨١,٧	(٦,١)
	مؤشر الشال	٤٦٨,٩	٤٦٨,٦	٠,١	٥٥٣,٢	(١٥,٢)

جدول مؤشر الشال لعدد 33 شركة مدرجة في البورصة

بهدف تحقيق أفضل الممارسات العالمية

«أسواق المال»: الانضمام لـ«الأيسكو» يعزز حضور الكويت في المنظمات الدولية

أنشأت المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال – الأيسكو عام 1983 وتضم في عضويتها نحو 95 % من الأسواق المالية في العالم ونحو 125 جهة رقابية و90 مشاركا من بورصات ومنظمات إقليمية ودولية، وتعد أرفع منظمة مهنية دولية في مجال الرقابة والإشراف على أسواق المال فهي الهيئة الدولية التي تجمع منظمي الأوراق المالية في العالم ويتم الاعتراف بها كأداة قياسية عالمية لقطاع الأوراق المالية، وتقوم الأيسكو بتطوير وتطبيق وتعزيز الالتزام بالمعايير المعترف بها دوليًا لتنظيم الأوراق المالية، كما تعمل بشكل مكثف مع مجموعة العشرين ومجلس الاستقرار المالي، بالإضافة إلى منظمات دولية أخرى على جدول أعمال الإصلاح التنظيمي العالمي، حيث تهدف الى تعزيز الصلاحيات الرقابية والإشرافية لهيئات أسواق المال كما تساهم في الكشف عن الجرائم المالية ومكافحتها ومجالات التعاون في التدريب وتبادل الزيارات والمعلومات إضافة الى تحسين حماية المستثمرين واستقطابهم والارتقاء بمستوى الرقابة بما يحقق أعلى مستويات النزاهة والعدالة والشفافية.صدر قرار مجلس إدارة منظمة الأيسكو بقبول انضمام دولة الكويت ممثلة بهيئة أسواق المال بصفة رسمية لعضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية الأيسكو بعد استيفاء الهيئة لمتطلبات عضوية المنظمة – منها التعديلات على قانون الهيئة رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته في مايو 2015 وألحقت بصدور اللائحة التنفيذية للهيئة في نوفمبر من العام ذاته، وهي إضافات إيجابية على أصعدة عدة في اثراء ملف العضوية، الذي تم تحديثه ليعكس تلك التطورات في العام 2016. وأدى ذلك إلى التوقيع على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف بتاريخ 16 مايو 2017، حيث انضمت هيئة أسواق المال بعدها مباشرة إلى عضوية اللجنة الإقليمية لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط (AMERC –Africa / Middle–East Regional Committee) ولجنة النمو والأسواق الناشئة (GEMC– Growth and Emerging Markets Committee).

ويعكس انضمام الهيئة الى أرفع منظمة مهنية دولية في مجال الرقابة والإشراف على أسواق المال بما يحقق أعلى مستويات النزاهة والعدالة والشفافية بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، والارتقاء بمستوى الأداء فيها على الصعيد الدولي، وضماناً للتقيد بالمعايير الدولية، كما أنها سوف تساهم في تحسين تصنيف سوق الكويت للأوراق المالية واتاحت الفرصة لبورصة الكويت للانضمام الى الاتحاد الدولي للبورصات، و هو منظمة عالمية للسندات والأسواق المشتقة منها، وتعد العضوية فيه مؤشراً هاماً للعديد من المستثمرين الدوليين والمؤسسات الاستثمارية العالمية عن المناخ الاستثماري لأسواق الدول الأعضاء، لما تعكسه من التزام بالمعايير العالمية المتعارف عليها بين المؤسسات المالية والمتعاملين والجهات التنظيمية في الأسواق المختلفة.

إن هيئة أسواق المال تتطلع عبر انضمامها الى منظمة الأيسكو لتكون عضواً فاعلاً في المنظمة سواء على مستوى مجلس إدارة المنظمة أو من خلال العضوية في لجانها العاملة لتعزيز حضور دولة الكويت في المنظمات الدولية بما يحقق أفضل الممارسات العالمية، وعليه قامت هيئة أسواق المال بالالتحاق في عضوية اللجان المنبثقة لمجلس إدارة منظمة الأيسكو وهي:

اللجنة رقم 2 (Regulation (of Secondary Markets

اللجنة رقم 3 (Regulation (of Market Intermediaries

اللجنة رقم 7 (Committee (on Derivatives

عملية التقييم الذاتي لمبادئ منظمة الأيسكو

في يناير 2018، وبهدف تعزيز دور هيئة أسواق المال كعضو فعال في منظمة الأيسكو ولارتقاء المستويات التنظيمية في دولة الكويت لتطبيق أفضل الممارسات العالمية فيما يخص التنظيم والرقابة على سوق رأس المال وأنشطة الأوراق المالية، قامت الهيئة بتلبية دعوة من اللجنة المعنية في منظمة الأيسكو (Assessment Committee) للمشاركة في أول ورشة عمل تطرح لعملية التقييم الذاتي (Capacity Building Workshop for Self–Assessments).

وعلى ضوء مشاركة الهيئة لعملية التقييم الذاتي عن مدى مطابقة القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات في دولة الكويت مع مبادئ منظمة الأيسكو بعدد (37) مبدأ، لتحقيق الأهداف الثلاث الرئيسية للمنظمة وهي:

توفير الحماية للمتعاملين في نشاط الأوراق المالية.

ضمان تحقق العدالة والشفافية للمعاملات بالأسواق الأوراق المالية.

التقليل من المخاطر النمطية في الأسواق الأوراق المالية.

وعليه تطلب الأمر دراسة واستطلاع الرأي الفني والقانوني للرد على الأسئلة الواردة في منهجية التقييم الذاتي الصادرة عن منظمة الأيسكو (Methodology for AssessingImplementation of the IOSCO Objectives andPrinciplesofSecurities Regulation) ، حيث أن المنهجية تقوم بوضع معايير لتقييم كل مبدأ من مبادئ المنظمة على حده ليتم مقارنته مع القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات المطبقة في الدولة، ومن ثم تقييم كل إجابة على هذه الأسئلة مع الآلية المنصوص عليها في المنهجية. وبعد مضي ثمانية أشهر، انتهت هيئة أسواق المال من إعداد التقرير بنتيجة عملية التقييم الذاتي لمبادئ منظمة الأيسكو متضمناً رد لكل من الأسئلة الواردة في منهجية التقييم ليصل إلى 266 صفحة، إذ تبين أن القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات تستوفي 31 من أصل 37 مبدأ لمبادئ المنظمة مما يعادل نسبة المطبقة 83 % مع مبادئ منظمة الأيسكو كما في 30 سبتمبر 2018.

«الائتمان» يحقق 72 مليون دينار أرباحاً صافية خلال السنة المالية المنتهية

التزاماً بالسياسة العامة للدولة القائمة على خفض المصروفات وتعظيم الإيرادات لمواجهة آثار وتداعيات تراجع أسعار النفط عالمياً، كشف بنك الائتمان الكويتي عن تحقيقه صافي أرباح بلغ 72 مليونا و550 ألفا و885 دينارا كويتيا خلال السنة المالية المنقضية (2020/2019) بزيادة قدرها 12 مليونا و965 ألفا و942 دينارا كويتيا عن الأرباح المتحققة خلال السنة المالية السابقة عليها (2019/2018) التي بلغت 59 مليونا و 584 ألفا و943 دينارا كويتيا وأوضح البنك في بيان أصدره بالتزامن مع إقرار مجلس الأمة مشروع قانون ربط ميزانية بنك الائتمان الكويتي للسنة المالية (2021/2020)، إن استمرار البنك في تحقيق صافي أرباح منذ السنة المالية (2011 /2012) وعلى مدى تسع سنوات مالية متصلة ، بشكل مُطرد تؤكده الأرقام والبيانات المالية يعكس بشكل واضح وجلي الحكمة والحصافة في إدارة محفظة البنك بشكل متوازن.

وبيّن البنك أن الإيرادات المتحققة خلال السنة المالية (2019 / 2020) بلغت 110 ملايين و698 ألفا و32 دينارا كويتيا ، في حين بلغت المصروفات 38 مليونا و147 ألفا و147 دينارا كويتيا .

وأكد البنك حرصه الشديد على البقاء في صدارة الجهات والمؤسسات الحكومية ذات الميزانيات المستقلة الأكثر التزاماً بقواعد الحوكمة المالية، وفقا للتقرير الذي أصدره وأكده ديوان المحاسبة في 2019، لافتا إلى سعيه الدائم والمستمر للالتزام بأعلى معايير الحوكمة وتطبيق قيم الإفصاح والشفافية والحفاظ على المال العام وسيادة القانون والمحاسبة والمساءلة والنزاهة والفاعلية والكفاءة.

وبحسب البيانات الإحصائية للبنك، فقد حقق «الائتمان» صافي أرباح بلغ 61،553،263 دينارا كويتيا في (2012/2011)، و57،833،590 دينارا كويتيا في (2013/2012)، و55،626،015 دينارا كويتيا في (2014/2013)، وفي (2015/ 2014) حقق 58،093،272 دينارا كويتيا، أما في (2016/2015) فقد بلغ صافي الربح 55،765،444 دينارا كويتيا، زادت في (2017/2016) إلى59،790،926 دينارا كويتيا، وفي(2018/2017) بلغ 55،331،496 دينارا كويتيا.